

أهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تحليلية نقدية

The importance of corporate governance to controlling the practice of earning management

Critical analytical study

أ/محي الدين طرفاوي*،

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، tarfaoui2015@gmail.com،

أ/بلقاسم قريشي،

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، Okacemkorichi@gmail.com،

د/عبد النور شنين،

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، Chenineabdenmour@yahoo.com،

تاريخ القبول: 2020.11.11

تاريخ المراجعة: 2020.11.11

تاريخ الاستلام: 2020.10.10

مستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل أهم مساهمات حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض محاور تتضمن مفاهيم أساسية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح ثم محور لوصف وتحليل دور حوكمة الشركات للحد من ظاهرة إدارة الأرباح وذلك بالاعتماد على استقراء دراسات تطبيقية سابقة شملت المتغيرين، حيث خلصت نتائج الدراسة التحليلية إلى أن حوكمة الشركات تعمل على إضفاء الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية لتقاريرها المحاسبية والقوائم المالية ذلك بهدف حماية مصالح المودعين وحماية مصالح الفئات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: إدارة أرباح، حوكمة الشركات.

تصنيف JEL: M41; M42.

Abstract: This study aimed to attempt to analyze the most important contributions of corporate governance to controlling earning management practice. Where the descriptive and analytical approach was used by presenting axes that include basic concepts of corporate governance and earning management, then a axis to describe and analyze the role of corporate governance to reduce the phenomenon of profit management, based on extrapolation of previous applied studies that included the two variables. Introducing transparency and disclosure of information necessary for its accounting reports and financial statements, with the aim of protecting the interests of depositors and the interests of other groups.

Keywords: Earning management, corporate governance.

JEL Classification Codes: M41, M42.

* المؤلف المرسل: محي الدين طرفاوي، tarfaoui2015@gmail.com

1. مقدمة

لقد أثبت العديد من الباحثين أن من أهم أسباب حالات الإفلاس التي شاهدها كبريات الشركات مثل شركة إنرون وشركة وورلد كوم خلال العشريتين السابقتين والتي تسببت في أزمة مالية هي التلاعبات في ممارسة المحاسبة -المحاسبة الإبداعية- وذلك من خلال تغيير أرقام الأرباح المحاسبية لهذه الشركات، حيث أرجع الباحثين السبب في قصور المعايير المحاسبية في مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح، مما دفع لظهور حوكمة الشركات كحل لمواجهة والحد من ممارسة إدارة الأرباح بما يمنع من حدوث حالات إفلاس كبيرة للشركات كالتالي حدثت سابقا وتعزيز الاستثمار. تعد حوكمة الشركات من المواضيع المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي جراء ممارسات المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح في تلك الشركات لذلك وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن أولويات وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس إدارة الشركات، وكذا تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة، وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى أهمية الشفافية والإفصاح. إن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة القوائم المالية وذلك بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي : كيف يمكن أن تساهم أهمية حوكمة

الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

■ ما مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات ؟

■ ما مفهوم ودوافع إدارة الأرباح ؟

■ كيف تساهم أهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح ؟

ويهدف هذا البحث إلى استخلاص نتائج مجموعة من الدراسات السابقة وذلك بدءا بالتعريف بحوكمة الشركات ومبادئها وعرض نماذج دولية لحوكمة الشركات، ثم التطرق إلى معرفة أهمية ودور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح. وبيان أثر إدارة الأرباح على مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية التي يستخدمها المساهمين وأصحاب المصالح وذلك من خلال تبيان شروط دقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث سيتناول البحث النقاط الأساسية التالية :

■ مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات؛

■ إدارة الأرباح، المفهوم والدوافع؛

■ أهمية حوكمة الشركات ودورها في ضبط ممارسات إدارة الأرباح.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من خلال مواكبة الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي لتطبيق آليات حوكمة الشركات تتطلب الوقوف على أثر هذه العملية في إرساء المبادئ المحاسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال شفافية القوائم المالية بما يحمي حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وضمان جودة التقارير المالية وتبيان مساهمة تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تؤثر على أرقام القوائم المالية للشركات بحيث تظهرها بصورة خلاف الواقع الفعلي مما يضلل مستخدمي هذه القوائم.

لمعالجة إشكالية هذا البحث قمنا باستخدام المنهج التحليلي من خلال عرض محاور تتضمن مفاهيم أساسية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح ثم محور لوصف وتحليل دور حوكمة الشركات للحد من ظاهرة إدارة الأرباح وذلك بالاعتماد على استقراء دراسات تطبيقية سابقة شملت المتغيرين سالف الذكر واستخلصنا منها نتائج بحثنا.

2. الدراسات السابقة

تعرض الكثير من الباحثين لموضوع تطبيق حوكمة الشركات وعلاقتها بالمحاسبة الإبداعية وآلية إدارة الأرباح، وبسبب حصولنا على كم كبير من الدراسات فإن معظم الدراسات التي قمنا بالتركيز عليها تناولت حوكمة الشركات وعلاقتها بإدارة الأرباح من منظور القوائم المالية وهي كما يلي:

دراسة (أيمن عماد محمود عزريل وبرجويي بن برداي، 2018)، الموسومة بدور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة الأرباح من وجهة نظر مديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله وتوصل الباحثان إلى أن الحاكمية المؤسسية تعمل على إضفاء الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية لتقاريرها المحاسبية والقوائم المالية، بهدف حماية مصالح المودعين وحماية مصالح الفئات الأخرى، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها التركيز على استقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة.

دراسة (ذهبية عيشور، 2017)، الموسومة بأثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية ومدى إسهامها في تحسين الإيرادات الضريبية وتوصلت الباحثة إلى أن حوكمة الشركات تعتبر نظام تدار به المؤسسات في ضمان الكفاءة والإدارة الرشيدة في استغلال الموارد والكفاءات، أيضاً تعتبر القوائم المالية نتائج القرارات المتخذة من قبل مسئولي الشركات إذ تلخص أهم العمليات والأحداث المالية في ظل النظام المحاسبي.

دراسة (كهينة رشام وشدري معمر سعاد، 2016)، الموسومة بانعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر حوكمة الشركات على الأسواق المالية وتوصل الباحثان إلى أن الحوكمة تعمل على وضع الإطار التنظيمي للمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية من أجل تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية لهم وحماية المساهمين، تؤدي الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق الأوراق المالية العالمية وجذب المستثمرين والمساهمين لتمويل المشاريع التوسعية، وبالتالي زيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة.

دراسة (فيحاء عبد الله يعقوب وفرقد فيصل جدعان الغانمي، 2013)، الموسومة بأثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة من خلال دراسة ميدانية وتوصل الباحثان إلى أن تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات يؤثر إيجابياً في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية أو القوانين النافذة، أيضاً أهمية مساهمة لجنة التدقيق في توفير المصداقية في التقارير المالية وتؤثر على أداء عمل التدقيق الداخلي والخارجي.

دراسة (علي حسين الدوغجي 2013): الموسومة بحوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن إبراز تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقارير المالية المعدة داخل الشركات وتوصل الباحثان إلى أن العديد من معايير المحاسبة له آثار ونتائج اقتصادية كبيرة وتؤثر التقارير المحاسبية على مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادي، وعليه فإن الممارسات المحاسبية التي تتبناها شركة ما تؤثر على سعر أسهمها وعلى قيمتها، أيضاً تقوم بعض إدارات الشركات بإصدار تقارير مالية قد تتجه إلى منطقة الشبهات ما بين عدم المشروعية والغش المكشوف.

دراسة (حسين بن الطاهر ومحمد بوطلاعة 2012): الموسومة بدراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر حوكمة الشركات على الشفافية

وإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وتوصل الباحثان إلى أن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية غير كاف ما لم تتبعها إجراءات تخص الآليات المحاسبية الأخرى (خاصة المتعلقة بالمراجعة).

دراسة (سيد عبد الرحمان عباس بله 2012): الموسومة بدور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وتوصل الباحث إلى أن هناك دور مهم ومؤثر لحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداءها المالي والإداري، إن حوكمة الشركات لها دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تناولت الدراسات السابقة موضوع حوكمة الشركات من جوانب مختلفة نسبيا إلا أن جوهر كل الدراسات يتجه نحو هدف موحد وهو بيان دور وأهمية حوكمة الشركات في رفع جودة المعلومات المالية من خلال (جودة الأرباح، مصداقية القوائم المالية، تكلفة رأس المال في الأسواق المالية، مصداقية التقارير المالية، جودة القوائم المالية، شفافية الإفصاح في القوائم المالية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية). وقد جاءت الدراسة الحالية بغرض عرض وتحليل نتائج الدراسات السابقة من خلال تسليط الضوء على جانب من جوانب تلك الدراسات والمتمثل في بيان أهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح.

3. مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات

من خلال هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وذلك على النحو التالي :

1.3. تعريف حوكمة الشركات

يقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال. (هيئة السوق المالية، صفحة 4)

حوكمة الشركات هو النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، مجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركاتها ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه، إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات اللازمة التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة الإدارة للعمل ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة حكمهم. (جورج كيل، صفحة 9)

2.3. الأزمات الإقتصادية وتعرثر الشركات

لقد ساهمت الأحداث التي مر هذا الاقتصاد العالمي بقسط كبير في جعل مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال، والمؤسسات المالية الدولية من جهة، وازدياد الحاجة إليه كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات من جهة أخرى. وسنبين في العرض الموالي مساهمة كل من الانهيارات المالية في العديد من الشركات، وأبرزها الكارثة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا ومسلسل سقوط وانحيار العديد من الشركات الكبرى في بلورة مفهوم الحوكمة، وحاجة الاقتصاديات والشركات إليه .

لقد بينت التجارب والدراسات أن هناك ارتباط بين الأزمات المالية بدءا من أزمة الفساد العظيم، الأزمة الآسيوية، أزمة الاثنتين الأسود والأزمة المالية لعام 2008 والحوكمة، كما سنبينه لاحقا. وكانت البداية بأزمة الفساد العظيم لعام 1929 عندما كشفت التحقيقات عن حدوث انحرافات وممارسات غير أخلاقية في أسواق الأوراق المالية، إضافة إلى المسبب الأساسي، وهو عدم تطبيق لوائح حوكمة الشركات، والتقصير في الإفصاح، وغياب الشفافية. ما أدى بدوره إلى الهبوط الحاد في مستوى الأسعار الذي انعكس سلبا على المستوى العام للأسعار في كافة قطاعات الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم انتقل الفساد إلى أوروبا. (هندي، 2008)

في 19/10/1987 في نيويورك حدثت أزمة يوم الاثنين، نظرا للهبوط الحاد في أسعار الأسهم والسندات في أسواق المال الأمريكية. وسبق هذا الهبوط قبل خمسة أيام في كل من فرنسا ونيوزيلندا واسبانيا، ونتيجة لذلك اتجهت العديد من الشركات إلى الاستثمار في المشتقات، المالية والمضاربة في أسواق المال العالمية. ولم تقم هذه الشركات بتوضيح ذلك للمساهمين، ولم تفسح في قوائمها المالية عن تلك المعاملات، التي هي احد أهم متطلبات حوكمة الشركات، وهي الإفصاح للمساهمين عن جميع المعلومات المالية، وغير المالية حول المعاملات التي تقوم بها الشركة.

إن الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا في سنة 1997 كانت نتيجة لبعض الممارسات والإجراءات غير الصحيحة في الأسواق المالية، التي دفعت بالاقتصاد العالمي إلى قرابة 5 سنوات من الركود. مما دفع كذلك بالعديد من الشركات إلى الاستثمار في أدوات مالية دون الإفصاح عنها في القوائم المالية، وهذا بهدف تحقيق أرباح بشكل سريع مع تحمل مخاطر عالية، فلو تم الإفصاح عنها باعتبار الإفصاح أهم دعائم الحوكمة لربما ساهم ذلك في تجنب الأزمة. كما أن أسباب الأزمة المالية ل 2008 التي تعود لسنة 2006 ونش و ما يسمى بأزمة القروض العالية المخاطر (أزمة الرهون العقارية)، والتي تسببت في تعرض القطاع المصرفي الأمريكي إلى خسائر مالية ضخمة. حيث أشارت مختلف الحالات التي تم دراستها للتحري عن أسباب الفشل الذي تعرضت له المصارف الأمريكية أن عدم كفاءة الإدارة كان السبب الرئيسي وراء الفشل والإفلاس، كما أن زيادة التعامل في الهندسة المالية سبب الكثير من المشاكل في الشركات، مع غياب الرقابة، وعدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب، فسوء أنظمة هذه الأخيرة اضر بالاستقرار المالي الوطني والعالمي. وهذا ما أشار إليه رئيس هيئة الأسواق المالية التركي الذي اعتبر أن أهم العوامل الكامنة وراء الأزمات المالية، وفضائح الشركات التي اندلعت في السنوات الأخيرة في مختلف أنحاء العالم يرجع إلى عدم كفاية مبادئ الحوكمة السليمة للشركات. (قاشي، 2017، صفحة 9)

3.3. النماذج الدولية لحوكمة الشركات

من خلال الجدول التالي سيتم تلخيص أهم نماذج حوكمة الشركات وذلك حسب كل من النموذج الأنجلوساكسوني والنموذج الألماني وذلك على النحو التالي:

الجدول 1. نماذج حوكمة الشركات

نماذج حوكمة الشركات	أهم النماذج	القائمين على نموذج حوكمة الشركات	نشأة نموذج حوكمة الشركات	هدف نموذج حوكمة الشركات
النموذج الأنجلوساكسوني	نموذج حوكمة الشركات في الـ،م،أ	هيئات رقابية في سوق المال في USA	أعقاب انهيار كبريات الشركات و صدور Sarbanes-Oxley Act 2002	رقابة فعالة والإشراف على شفافية القوائم المالية التي تصدرها الشركات المقيمة
	نموذج حوكمة الشركات في المملكة المتحدة UK	مجلس معايير المحاسبة وهيئة استعراض التقارير المالية UK	عقب إصلاح مجلس الإبلاغ المالي عام 2003	خلق لوائح تنظيمية مستقلة لمهنة المحاسبة والمراجعة، والارتقاء بمعايير حوكمة الشركات
النموذج الألماني	ممارسة الحوكمة في ألمانيا	ملكية البنوك والمستثمر المؤسسي	عام 2002	الرقابة على التمويل طويل الأجل
	ممارسة الحوكمة في اليابان	الدولة والبنوك	-	تنسيق سياسات الاستثمار بين الدولة والبنوك والمستثمرين

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (سفير محمد وقاشي يوسف، 2017، ص 11 و ص 12)

4.3. مبادئ حوكمة الشركات

قامت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادية (OECD) بوضع مبادئ أساسية لحوكمة الشركات يمكن تلخيصها كالآتي:

ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات: أي ضرورة توفر إطار فعال من القواعد والقوانين والمعايير التي تؤكد على تطبيق الحوكمة، لتعزيز الشفافية وكفاءة السوق، وضمان التناسق مع قواعد القانون، ولتوضيح آلية تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات التنظيمية والتنفيذية. ومن أهم العناصر التي يجب توفرها هو وجود نظام مؤسسي فعال ذو تأثير على الاقتصاد الشامل ونزاهة الأسواق ويشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفاعلية.

حماية حقوق المساهمين: ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات الفعال أدوات حماية تسهل ممارسة حقوق المساهمين، مثل حق نقل ملكية السهم، وانتخاب مجلس الإدارة، وحق الحصول على أرباح الأسهم، وحق المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة، وحق الإطلاع على القوائم المالية.

المعاملة المتساوية للمساهمين: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين في كافة حقوقهم مع التركيز على حقوق أصحاب الأقلية والمساهمين الأجانب، بحيث يكون لجميع المساهمين الفرصة المتساوية في الوصول إلى طريقة فعالة لاسترداد حقوقهم أو حصولهم على تعويض مناسب في حال تعرضت حقوقهم لانتهاك.

دور أصحاب المصالح الأخرى: يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون وأن يقوم بحمايتها من أي انتهاكات من خلال التأكيد على حصولهم على معلومات لها عاقبة في حقوقهم بالمنظمة، وتشمل فئة أصحاب المصالح: العملاء، الموردون، حملة السندات، المقرضون، العاملون وغيرهم.

الإفصاح والشفافية: تعني ضرورة ضمان إطار حوكمة الشركات إفصاحات دقيقة وبالتوقيت الملائم لجميع الأمور الجوهرية والمادية التي تتعلق بالشركة بشفافية ومصداقية عالية، وتشمل المعلومات المالية كالوضع المالي، والمعلومات الإستراتيجية كأهداف والخطط والمخاطر، والمعلومات حول الملكية من عمليات اندماج واستحواذ على شركات أخرى، ومعلومات عن تطبيق آليات حوكمة الشركات.

مسؤولية مجلس الإدارة: ضرورة أن يتضمن إطار حوكمة الشركات واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة في التوجيه الإستراتيجي للشركة والإشراف والمراقبة الفعالة على الإدارة التنفيذية، وتشكيل اللجان، وطريقة اختياره لأعضائه. (الحياري، 2017)

5.3. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

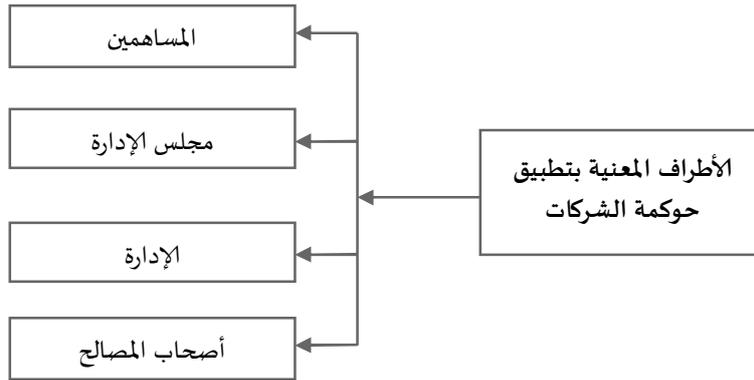
المساهمين: وهم حملة الأسهم الراغبين في الحصول على أرباح.

مجلس الإدارة: ويتكون من مساهمين وأصحاب مصالح أخرى يقومون باختيار المديرين التنفيذيين بالإضافة إلى الرقابة على أداءهم ورسم السياسة العامة للشركة بما يحمي مصالحهم.

الإدارة: مسؤوليتها تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعظيم أرباح الشركة وتعظيم قيمتها.

أصحاب المصالح: لهم مصالح داخل الشركة مثل الموردين، الزبائن، العمال، الموظفين... أحيانا تكون لهم مصالح متعارضة مع إدارة الشركة. (دراوشة، 2009، صفحة 22)

الشكل 1. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (هاني زياد أحمد دراوشه، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/ فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2014، ص 23)

4. إدارة الأرباح، المفهوم والدوافع

سيتم التطرق من خلال هذا الجزء إلى مفهوم ودوافع إدارة الأرباح وذلك على النحو التالي:

1.4. مفهوم إدارة الأرباح

تظهر إدارة الأرباح عندما تمارس الإدارة عند إعداد القوائم المالية الاختيار دون قيود لتلبية رغباتها الخاصة، فهي السلوك الذي تقوم به الإدارة الذي يؤثر على الدخل الذي يظهر في البيانات المالية بحيث لا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار على المدى الطويل (فداوي، صفحة 5)، التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة. (بالرقي، 2012، صفحة 33)

2.4. دوافع إدارة الأرباح

دوافع تعاقدية: تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح عندما تستخدم البيانات المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها، كما أن هناك حافزاً آخر يدفع المديرين إلى إدارة الأرباح وذلك عندما ترتبط مكافآتهم أو تحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة، فضلاً عن تحقيق مزايا أخرى تتعلق بالأمان الوظيفي واكتساب مزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها.

دوافع تتعلق السوق المالي: لا شك أن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للمنشآت في السوق المالي تشكل مصدراً هاماً ومفيداً للاعتماد عليها من قبل المستثمرين والمحللين في اتخاذ قراراتهم، الأمر الذي يولد حافزاً للمديرين للتلاعب في الأرباح في محاولة للتأثير على تقييم سعر السهم بما يتوافق مع توقعات هؤلاء المحللين وقد يظهر ذلك عند اعتزام المنشأة إصدار أسهم جديدة بهدف زيادة سعرها.

دوافع تنظيمية: تتعلق هذه الدوافع بما قد تقدم عليه الإدارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظمة للأداء، فمثلاً تتطلب الأنظمة الرقابية المصرفية توفير حد أدنى من الملاءة المصرفية لرؤوس أموال البنك، وبالتالي تجد هذه المنشآت نفسها مضطرة بالالتزام بهذا التنظيم، الأمر الذي قد يدفع بعض المديرين إلى التأثير في الأرباح إيجاباً لغرض التحايل على تلك النظم وإظهار منشآتهم بصورة تحقق الملاءة المالية المطلوبة. (شاهين، 2011)

5. أهمية حوكمة الشركات ودورها في ضبط ممارسة إدارة الأرباح

إن الدور الذي ركزت عليه الكثير من البحوث للمعلومة المحاسبية وأسعار الأسهم يبين انعكاس المعلومات المحاسبية على المساهمين وأصحاب المصالح من خلال دقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتظهر ممارسة إدارة الأرباح التي تركز على تجميل المعلومات المحاسبية المعلن عنها بغرض التأثير على سلوك المساهمين ومختلف أصحاب المصالح بما يؤثر على أسعار الأسهم من خلال قرارات المساهمين ويحقق أهداف الإدارة، لذلك وعلى ضوء الدراسات السابقة يمكننا تلخيص نتائج بحثنا كالآتي:

توصل أيمن عماد محمود عزريل وبرجوياني بن برداي 2018 أن الحاكمية المؤسسية تعمل على إضفاء الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية لتقاريرها المحاسبية والقوائم المالية، بهدف حماية مصالح المودعين وحماية مصالح الفئات الأخرى، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: التركيز على استقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة.

توصلت ذهبية عيشور 2017 إلى أن حوكمة الشركات تعتبر نظام تداربه المؤسسات في ضمان الكفاءة والإدارة الرشيدة في استغلال الموارد والكفاءات، أيضاً تعتبر القوائم المالية نتائج القرارات المتخذة من قبل مسنولي الشركات إذ تلخص أهم العمليات والأحداث المالية في ظل النظام المحاسبي.

توصلت الباحثتان كهيبة رشام وشدرمي معمر سعاد 2016 إلى أن الحوكمة تعمل على وضع الإطار التنظيمي للمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية من أجل التمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية حماية المساهمين، تؤدي الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق الأوراق المالية العالمية وجذب المستثمرين والمساهمين لتمويل المشاريع التوسعية، وبالتالي زيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة.

توصل الباحثان فيحاء عبد الله يعقوب وفرقد فيصل جدعان الغانمي 2013 إلى أن تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات يؤثر ايجابيا في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية أو القوانين النافذة، أيضاً أهمية مساهمة لجنة التدقيق في توفير المصداقية في التقارير المالية وتؤثر على أداء عمل التدقيق الداخلي والخارجي.

توصل الباحث سيد عبد الرحمان عباس بله 2012 إلى أن هناك دور مهم ومؤثر لحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداءها المالي والإداري، إن حوكمة الشركات لها دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

6. خاتمة

هدف هذا البحث الموسوم بأهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح إلى تحليل موضوع دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات ظاهرة إدارة الأرباح وذلك من خلال استقراء نتائج دراسات تطبيقية سابقة ربطت علاقة حوكمة الشركات بإدارة الأرباح حيث خلصت نتائج الدراسة التحليلية إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تساهم في الإجابة واختبار صحة فرضيات الدراسة حيث تتمثل أهم هذه النتائج في:

- أن حوكمة الشركات تعمل على إضفاء الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية لتقاريرها المحاسبية والقوائم المالية، بهدف حماية مصالح المودعين وحماية مصالح الفئات الأخرى؛
- أن حوكمة الشركات تعتبر نظام تداربه المؤسسات في ضمان الكفاءة والإدارة الرشيدة في استغلال الموارد والكفاءات، أيضاً تعتبر القوائم المالية نتائج القرارات المتخذة من قبل مسنولي الشركات؛
- أن حوكمة الشركات تعمل على وضع الإطار التنظيمي للمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية من أجل التمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية لهم وحماية المساهمين، مما يؤدي إلى الانفتاح على أسواق الأوراق المالية العالمية وجذب المستثمرين والمساهمين لتمويل المشاريع التوسعية، وبالتالي زيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة؛

- أن تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات يؤثر ايجابيا في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية أو القوانين النافذة، أيضا أهمية مساهمة لجنة التدقيق في توفير المصداقية في التقارير المالية وتؤثر على أداء عمل التدقيق الداخلي والخارجي ؛
 - إلى أن هناك دور مهم ومؤثر لحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداءها المالي والإداري، إن حوكمة الشركات لها دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- من خلال نتائج الدراسات السابقة قمنا باستخلاص أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يمكن من إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة لذلك من الأهمية أن تعد المعلومات المالية بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها، كما أن تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات يؤثر ايجابيا في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية و القوانين النافذة.
- من خلال تحليل التأصيل النظري للموضوع التمسنا أهمية حوكمة الشركات ودورها في تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة في الشركة، وبعد تحليل نتائج الدراسات السابقة تبين أنه لم يتم إبراز تلك الأهمية بشكل كاف، لذا فإن سيتم اقتراح توصيات هامة بغية تفعيل دور حوكمة الشركات وذلك على النحو التالي :
- تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية ؛
 - تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ؛
 - إبراز أهمية حوكمة الشركات بغرض تنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب المصالح ؛
 - تفعيل دور حوكمة الشركات بهدف حماية حقوق المساهمين.

7. المصادر والمراجع

- الدوغي، ع. ح. (2013). حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية. *مجلة جامعة بغداد*.
السعودية هيئة السوق المالية. (بدون تاريخ). حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية،
https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf
- الغانمي، ف. ع. (2013). اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل، *Journal of Accounting and Financial Studies*.
- أمينة فدوي. (بلا تاريخ). قياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، ، جامعة عنابة. *مجلة التنظيم والعمل*، العدد 4، 5.
- أيمن عزريل، ع. (2018). دور تطبيق الحوكمة المؤسسية في جودة الأرباح، المجلد 4 العدد 1. *مجلة الاقتصاد والمالية*، 8.
- بوطلاعة، ح. ب. (2012). دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. *الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ماي 2012*
- تيجاني بالرتي. (2012). المحاسبة الإبداعية، المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، العدد 12، جامعة سطيف 2012، 33.
- ج جورج كيل. (بلا تاريخ). البوصلة الأخلاقية للشركات – أدوات مكافحة الفساد، قيم ومبادئ، آداب المهنة وحوكمة الشركات، مجموعة البنك الدولي، IFC، مؤسسة التمويل الدولية،
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/225976804c560a9e91afdbf12db12449/Focus%2B7%2B-%2BThe%2Bmoral%2BCompass_AR.pdf?MOD=AJPERES
- سعاد، ك. ر. (2016). انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، العدد الثالث.
- سيد عبد الرحمن عباس، ب. (2012). دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، العدد 12.

- علي عبد الله أحمد شاهين. (2011). إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية. *مقالة علمية، فلسطين، 2011*.
- عمر يوسف عبد الله الحيارى. (2017). *أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية، رسالة ماجستير، 2017*. جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عيشور، ذ. (2017). *أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية. مجلة آفاق للعلوم العدد 6*.
- محمد سفير، يوسف قاشي. (2017). *محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة البويرة، الجزائر 2017*.
- منير هندي. (2008). *أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، الإسكندرية، 2008*. دار المعارف.
- هاني زياد أحمد دراوشة. (2009). *مبادئ الحوكمة في إطار مدونة الحوكمة لعام 2009 ومدى التزام شركات المساهمة العامة المدرجة في بوصة فلسطين بها، رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين*.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

معي الدين طرفاوي، بلقاسم قريشي وعبد النور شنين. (2020). أهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تحليلية نقدية. *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية. المجلد 02 / العدد 02-2020*.